

قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدّعية: الشركة ***** في شخص ممثلها القانوني الأستاذ ***** مكتبه الكائن

من جهة،

المدّعى عليه: شركة ***** في شخص ممثلها القانوني مقرّها *****

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدّمة من الأستاذ ***** نيابة عن الشركة ***** المرسّمة بكتابة مجلس المنافسة تحت عدد 181509 والرامية إلى الإذن بتعليق تنفيذ إجراءات طلب عروض شركة ***** المتعلّق بإحالة كامل أسهم شركة ***** المصادرة وذلك لمخالفته أحكام قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار .

وبعد الإطلاع على المكتوب المقدّم من نائب المدّعية بتاريخ 12 جويلية 2018 والمتضمّن طلب طرح الدعوى.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 27 ديسمبر 2018 وبها تلى المقرر السيّد ***** ملخصاً من تقرير ختم الأبحاث، ولم يحضر من يمثل المدّعية الشركة ***** وبلغها الاستدعاء. وحضر السيد ***** نيابة عن المدّعي عليها شركة ***** وفوض النظر بخصوص مطلب الطرح المقدم. وبعد الاستماع إلى مندوب الحكومة السيّدة ***** في تلاوة ملحوظاتها الكتابية المظروفة نسخة منها بالملف.

قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة 10 جانفي 2019 .

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث قدّم نائب المدّعية مكتوباً للمجلس بتاريخ 12 جويلية 2018 ضمّنه رغبته في طرح الدعوى.

وحيث أنّ هذا المطلب لا يقيد المجلس الذي يمكنه مواصلة النظر في القضية متى توقّرت لديه معطيات تفيد وجود ممارسات محلّة بالمنافسة على معنى الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وحيث أنّ الملف على حالته لا يتضمّن ما يفيد القطع بوجود ممارسات محلّة بالمنافسة بالسوق المعيّنة بالنزاع.

وحيث طالما جاء مطلب الطرح واضحاً وصريحاً فلا يسع المجلس سوى التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس: قبول مطلب التخلي.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائيّة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّدة ريم بوزيان والسادة عمر التونكتي وسالم بالسعود وأكرم الباروني.

و تلي علنا بجلسة يوم 10 جانفي 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

كاتبة الجلسة

يمينة الزيتوني

الرئيس

رضا بن محمود